انتصار المقاومة في حرب غزة
يعمق المأزق الاستراتيجي الصهيوني

(تقرير خاص)

خاص وكالة القدس للأنباء - قسم الدراسات

(وكالة القدس للأنباء – قسم الدراسات)

كانون الأول – ديسمبر 2012

المحتوى

المأزق الاستراتيجي الكبير: 2

الدراسة الأولى: نزاع غزة ونهاية السلام الذي دام أربعين عاماً / معهد واشنطن 4

الدراسة الثانية: مستقبل السلام مع الفلسطينيين / معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي. 11

الدراسة الثالثة: تقرير خاص بعنوان: "تصاعد الأزمة في العلاقات بين إسرائيل والدول الأوروبية الكبرى" / المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار 13

الدراسة الرابعة: ما بعد الحرب على غزة.. الضفة المحتلة بين مطرقة الاستيطان ومفاوضات عبثية مع اليمين / مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية 17

خاص بمركز القدس للأبحاث وفض المنازعات

المأزق الاستراتيجي الكبير:

خلال عقد واحد من الزمن (2003 – 2012)، أصيب الكيان الصهيوني بضربة استراتيجية عميقة، يبدو أنها تمهد الطريق لانهياره التام. فخلال هذا العقد، فقد الكيان الصهيوني الأسس الاستراتيجية الثلاث اللازمة لقيامه واستمراره، وهي: المظلة الغربية العسكرية التي تؤمن له الحماية والاستمرار، وقدرة الردع لدى جيش العدو الصهيوني، والرؤية السياسية للكيان الصهيوني.

أولاً: ثبت أن المظلة العسكرية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، قابلة للهزيمة، وهي قد هزمت فعلاً في العراق وأفغانستان، بفعل الضربات التي تلقتها من قوى المقاومة في المنطقة. هذا المظلة العسكرية جزء رئيس يعتمد عليه الكيان الصهيوني لبقائه واستمراره، بعد أن كانت سبباً رئيساً في قيامه. وبالتالي، فقد التخويف والتهديد بهذه المظلة أثره النفسي كعنصر ردع لكل من تسول له نفسه مهاجمة الكيان أو شن الحرب عليه. صحيح أن الغرب قد يهب بجحافله لنجدة الكيان إزاء أي هجوم يتعرض له، ولكن الصحيح أيضاً أن القوة الغربية العسكرية لم تعد تخيف قوى المقاومة، التي خبرتها في معارك عديدة في العراق وأفغانستان وغيرهما من دول المنطقة، وتبين أنها غير قادرة على خوض حروب طويلة الأمد.

ثانياً: تتردى قدرة الردع الصهيونية من سيء الى أسوأ، وهي تزداد سوءاً بعد كل حرب، حيث أن القدرات العسكرية لجيش العدو باتت أشبه بآلة قتل دموية، أكثر منها وسيلة لتحقيق أهداف حقيقية وفعلية على أرض الواقع. لم يفقد جيش العدو الصهيوني قدرته على ارتكاب المجازر وترويع الآمنين، ولكنه فشل في تحقيق جميع الأهداف العسكرية، وبالتالي السياسية، التي حددت له. بدأت قدرة الردع للجيش الصهيوني بالتآكل مع انتفاضة الحجارة الأولى، في العام 1987، حيث اضطر الى الدخول في حرب أزقة وشوارع ضد أطفال الحجارة. ومنذ ذلك الحين، عجز هذا الجيش عن تحقيق أهدافه في كل الحروب التي خاضها: الانسحاب المذل من جنوب لبنان عام 2000، معركة مخيم جنين 2002[1]، حرب لبنان الثانية 2006، العدوان على

[1] صحيح أن الجيش الصهيوني استطاع قتل المجاهدين في معركة جنين والدخول الى المخيم، ولكنها كانت المعركة الأولى التي انتهج فيها أبطال المقاومة تكتيكاً جديداً يعتمد على الثبات في مواجهة جيش العدو، وعدم الفرار من أمامه، وإيقاع أكبر عدد ممكن من الإصابات في صفوفه، وإجباره على استخدام ترسانة عسكرية كبيرة ضاقت بها أزقة المخيم، بعد أن تكبد عدداً كبيراً من القتلى في صفوفه، واضطرار رئيس الأركان الصهيوني وقتها الى خوض المعركة بنفسه داخل المخيم.

غزة 2008 / 2009، معركة بشائر الانتصار ضد قطاع غزة في نيسان / أبريل 2012، ومعركة السماء الزرقاء في قطاع غزة في تشرين الثاني / نوفمبر 2012.

ثالثاً: منذ انتفاضة الأقصى المبارك، فقد الكيان الصهيوني قدرته على بلورة رؤية سياسية واضحة المعالم تحدد الطريقة التي سيبني من خلالها مستقبله في الشرق الأوسط. فقد أدت هذه الانتفاضة الى الإطاحة بحلم اليسار الصهيوني بإقامة شرق أوسط جديد، بشّر به رئيس الكيان الصهيوني الحالي، شيمون بيريز في كتابه: "الشرق الأوسط الجديد". في الواقع، لقد أطاحت الانتفاضة الفلسطينية باليسار نفسه، الذي تحوّل الى رقم هامشي في خارطة صناعة القرار السياسي. وبالمثل، ورغم وصول رمز اليمين الصهيوني المتطرف، والأب الروحي للاستيطان، آريئيل شارون، الى سدة الحكم، إلا أنه – ورغم المعارك الضارية التي خاضها ضد الشعب الفلسطيني - لم يتمكن من تنفيذ أجندة اليمين المتطرف، واضطر في نهاية المطاف الى "فك الارتباط" عن غزة، والى تشكيل حزب وسط، هو حزب كاديما، الذي سرعان ما انهار بعد دخول شارون نفسه في غيبوبة، وبعد الضربة القاسية التي تلقاها زعيمه، إيهود أولمرت، في حرب لبنان الثانية عام 2006، ووزيرة خارجية الكيان في حرب غزة 2008 / 2009، حيث كانت أعلنت العدوان على قطاع غزة من القاهرة.

صحيح أن المجتمع الصهيوني قد انزاح نحو اليمين المتطرف، ولكن هذا الانزياح يؤكد فشل السياسات الصهيونية، حيث أن الخائف والفاشل ينزاح نحو التطرف دائماً. وما يؤكد ذلك هو أن اليمين الصهيوني الحاكم اليوم في تل أبيب لا يملك رؤية مستقبلية حول الكيان الصهيوني، ولا حول آلية التعاطي مع التحديات القديمة والمستجدة التي تواجهه، بدليل أن هذا اليمين فشل في فرض شروطه على السلطة الفلسطينية، على ضعفها، كما أنه خلق لحلفائه الغربيين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من المشاكل والأزمات. ما يدلل على فقدان أية رؤية سياسية لديه.

وتضافرت خلال العقد الماضي، ولا سيما في السنوات الخمس الأخيرة منه، مجموعة من العوامل التي ساعدت على تعميق أزمة الكيان الصهيوني، من بينها: الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف بالدول الغربية، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية – الداعم الرئيس للكيان الصهيوني. إضافة الى الثورات والتغيرات في العالم العربي، وزعزعة استقرار محور ما يسمى دول الاعتدال العربي.

وجاءت حرب غزة الأخيرة لتعمق من مأزق الكيان الصهيوني، ولا سيما على المستوى الاستراتيجي، يضاف إليها نيل السلطة الفلسطينية صفة "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة. ونعرض فيما يلي لمجموعة من الدراسات التي تناولت هذا الواقع بالتحليل والرصد:

الدراسة الأولى: نزاع غزة ونهاية السلام الذي دام أربعين عاماً / معهد واشنطن

هذه الدراسة هي عبارة عن شهادة أدلى بها المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الدكتور روبرت ساتلوف، أمام "لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي"، في 29 تشرين الثاني / نوفمبر 2012، (وهو نفس اليوم الذي أعلنت فيه الجمعية العامة في الأمم المتحدة قرار "دولة فلسطين")، وهذه الشهادة بعنوان: "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها: التداعيات على الأمن الإقليمي والمصالح الأمريكية".

يبدأ ساتلوف شهادته بالقول: "شهدت الأيام الأخيرة تحولاً هاماً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث - وهي عبارة لا أقولها بسهولة. وهنا أجذب اهتمام اللجنة إلى الأحداث المحددة المرتبطة بنزاع غزة ولكن بصورة أقل من السياق الذي حدث فيه الصراع ونهايته:

★ إن هجمات «حماس» الصاروخية ضد القدس ومحيطها، خلال النزاع الأخير، شكّلت المرة الأولى التي تتعرض فيها عاصمة إسرائيل لهجوم بصواريخ بعيدة المدى من قبل جيش عربي منذ حرب 1947 - 1949.

★ مع إطلاق الصواريخ من غزة وسيناء والقذف بالمدفعية من سوريا، وجميعها خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، فإن إسرائيل كانت تتعرض لهجوم بأسلحة بعيدة المدى عبر ثلاثة حدود دولية لأول مرة منذ حرب عام 1967.

✯ إن احتمالية صعود الإسلاميين في سوريا، بقيادة «الإخوان المسلمين» باعتبارهم القوة المهيمنة في المعارضة العسكرية [لنظام] بشارالأسد ولعبهم دور رائد في نظام ما بعد الأسد، تثير الاحتمالات بأن القاهرة ودمشق ستخضعان لحكم حلفاء أيديولوجيين للمرة الأولى منذ ما قبل حرب عام 1973.

✯ إن بيان المرشد الأعلى لـ جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر الأسبوع الماضي - وهو الشخص الذي أقسم أمامه رئيس مصر الحالي بالولاء - والذي دعا فيه إلى الجهاد ضد إسرائيل عندما يحقق المسلمون الوحدة المطلوبة، في الوقت الذي يتم فيه تسليح «حماس» وغيرها من قوات "المقاومة" لمواصلة القتال ضد إسرائيل، جاء ليمثل التصريح الأكثر عداءً واستفزازية من قبل زعيم مصري منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979.

✯إن زيارة الأمير القطري ورئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية التونسي لقطاع غزة في تشرين الثاني / نوفمبر، تبرز تطبيع علاقات «حماس» مع السياسات العربية وأخطر تحد للإجماع العربي في دعم "منظمة التحرير الفلسطينية" وربيبتها "السلطة الفلسطينية"، منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993."

وبعد سرد هذه العناصر التي رأى فيها خطراً على الكيان الإسرائيلي، يقول ساتلوف: "إن كل عنصر من هذه العناصر يستحق بمفرده تمحيصاً حذراً وتحليلاً دقيقاً، حيث إن لكل موضوع أسبابه الفريدة وتداعياته العسكرية والسياسية المحددة. وبالنظر إليها مجتمعة فإنها تشكل تحولاً كبيراً في تكوين السياسات في الشرق الأوسط."

ويخرج ساتلوف بعد ذلك باستنتاجه الذي يشكل ركيزة شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي: "في الواقع، أعتقد أنه من المناسب أن ننظر إلى صراع غزة على أنه يمثل بداية عهد جديد في الشرق الأوسط - عهد يتسم بنهاية السلام الذي دام أربعين عاماً في المنطقة." ويبرر هذا الاستنتاج بالقول: " على مدار الأربعين عاماً الماضية، لم تشهد إسرائيل أي هجوم من إحدى الدول على حدودها. وجاء التهديد الرئيسي على حدودها من الفاعلين من غير الدول، مثل «حزب الله»، ومن تجدد التهديدات داخل الدولة نفسها كالتمرد والإرهاب، والعصيان الذي وقع مرتين وعُرف باسم الانتفاضتين الأولى والثانية."

ويبين ساتلوف أنه: "مع الدعم السياسي القوي الذي تحصل عليه «حماس» من الدول الإقليمية، فقد ينظر المؤرخون المستقبليون إلى نزاع غزة على أنه الحلقة الأولى في عهد جديد من تجدد المنافسة وربما النزاعات بين الدول على الساحة العربية الإسرائيلية. وهذا لا يشير إلى أن حرباً متكاملة بين العرب وإسرائيل قد أصبحت وشيكة - بل على العكس من ذلك. فأعداء إسرائيل المحتملين، مثل مصر التي يقودها الإسلاميون وسوريا ما بعد الأسد بقيادة إسلامية قد تستنفدهم أولويات أخرى، مثل تسوية المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية أو حل النزاعات العرقية المحلية، لسنوات أو حتى عقود قادمة. وهذا التركيز على المشاكل الداخلية قد يخفي، لفترة طويلة، التحوّل الاستراتيجي الحاصل حالياً - وهو تحوّل قد تجد فيه دولاً اعتادت أن تتشارك في المصالح الاستراتيجية لمنع نشوب صراع مباشر بين الدول، سبلاً تكتيكية لتأجيل الصراع إلى يوم آخر. لكن هذا لا يجعل من هذا التحول أمراً أقل واقعية أو تهديداً، سواء لمصالح إسرائيل أو الولايات المتحدة."

ويدعو ساتلوف في شهادته الى التمييز بين نوعين من الشرق الأوسط الجديد: ""الشرق الأوسط القديم - الجديد"، وهو منطقة سلام وتجارة وتعاون إقليمي، قد بلغ ذروته في منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما كان الإسرائيليون محل ترحيب في أي مكان من الرباط إلى مسقط. أما "الشرق الأوسط الجديد - الجديد" فهو المنطقة التي ترسم معالمها التهديدات المزدوجة الناجمة عن الطموحات الإيرانية بالهيمنة على المنطقة وانتشار التطرف السني الراديكالي، وهي تمثل مساحة شاسعة لا يرحب فيها بالإسرائيليين فحسب بل إنهم [اضطروا] إلى بناء أسوار على طول حدودهم لعزل أنفسهم عن الاضطرابات المحيطة بهم."

ويحدد ساتلوف مميزات الشرق الأوسط الجديد – الجديد بالآتي: "في بعض أجزاء المنطقة، مثل سوريا والبحرين، يتقاتل هذان الاتجاهان [الطموحات الإيرانية والتطرف السني الراديكالي] مع بعضهما البعض، سواء بشكل مباشر أو عن طريق وكلاء. بيد، وجد هذان الاتجاهان طريقة لتوحيد القوى على الساحة العربية - الإسرائيلية، وفقاً لما اتضح من تقسيم العمل بين قيام إيران بتوفير الصواريخ والأسلحة الى «حماس»، وتوفير الدعم السني (المصري- القطري- التركي- التونسي) السياسي النامي لـ «حماس». وحقيقة أن هذين الاتجاهين - اللذين يقاتلان بعضهما البعض بشراسة في أماكن أخرى من الشرق الأوسط - يمكنهما أن يجدا أرضية مشتركة في معركتهما ضد إسرائيل، لا تبشر بالخير بالنسبة للوضع الاستراتيجي لإسرائيل في

المستقبل. وفي الواقع أنه نظراً إلى تدخل إيران على الساحة العربية الإسرائيلية من خلال رعايتها لـ «حزب الله» وتسليح «حماس» و"الجهاد الإسلامي" فقد يكون من الضروري تغيير المصطلح التقليدي المعروف بـ "النزاع العربي الإسرائيلي" إلى "النزاع الإسلامي الإسرائيلي" والذي يؤكد عن وجه حق على الطبيعة الرجعية للديناميات الإقليمية الحالية."

وينصح ساتلوف الإدارة الأمريكية الحالية الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات التي تستطيع من خلالها مواجهة التحديات التي تحيق بالكيان الإسرائيلي. " ورغم هذا التحول المزعج في الأحداث، إلا أن هناك الكثير مما تستطيع الولايات المتحدة فعله، بشكل أحادي ومع شركاء، للتخفيف من هذا التحول السلبي وتعزيز المصالح الأمريكية فيما يتعلق بالأمن والسلام. وفي هذا الصدد، أقدم هذه الملاحظات الموجزة:

★ **تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل.**

★ **منع «حماس» من تحقيق نصر سياسي:** سوف يتم تقويض إنجاز وقف إطلاق النار في غزة لو أدى ذلك إلى استغلال «حماس» للنزاع الأخير لتحسين موقفها السياسي مقابل السلطة الفلسطينية. فعلى الرغم من مشاكلها - على كثرتها - إلا أن السلطة الفلسطينية هي كيان سياسي يختلف جوهرياً عن «حماس» كما أن قيادتها تدعم أجندة سياسية مختلفة تماماً عن تلك التي تدعمها «حركة المقاومة الإسلامية». ويضيف: "ومن المهم بالنسبة لإدارة أوباما أن تعمل مع رام الله والقدس وعواصم عربية وأوروبية داعمة لضمان عدم انهيار السلطة الفلسطينية بسبب غياب الدعم المالي العربي، على نحو يقوِّض بذور التعاون الأمني والعلاقات الاقتصادية القليلة التي لا تزال تشكل ركائز الروابط الإسرائيلية الفلسطينية. كما من المهم بالنسبة لإدارة أوباما أن تمنع «حماس» من استغلال شعبيتها المترتبة على مواجهة إسرائيل لإضعاف الخيار الدبلوماسي الذي تدعمه السلطة الفلسطينية، على الأقل من الناحية النظرية. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن المتابعة المنطقية لمناورته في الأمم المتحدة ستكون من خلال استئناف المفاوضات - المتعثرة منذ فترة طويلة - مع إسرائيل دون شروط مسبقة."

★ **تحفيز السلوكيات المعتدلة من "مصر الجديدة":** من بين النتائج الأكثر أهمية لنزاع غزة ظهور مصر بقيادة الإسلاميين كلاعب محوري في "الشرق الأوسط الجديد - الجديد". ومن الناحية الأيديولوجية، فإن الرئيس محمد مرسي وحكومته

يتشاركان رؤية عالمية أقرب لـ «حماس» منها إلى واشنطن. ومع ذلك، لعب مرسي دوراً "بناءً"، على حد تعبير الرئيس أوباما، في إنجاز وقف إطلاق النار في غزة. والسبب وراء ذلك بسيط - ففي ضوء المشاكل الاقتصادية الطاحنة التي تعاني منها مصر، خلص مرسي من حساباته إلى أن خسائره من المساعدات الأمريكية والدعم للحصول على قروض دولية بمساعدة الولايات المتحدة إذا ما تصرف كأيديولوجي صريح ستفوق مكاسبه لو أنه أسهم في وقف إطلاق النار. وقد نجح خلال ذلك في خفض مستوى توقعات واشنطن من مصر- حيث أنهى جميع الاتصالات السياسية مع إسرائيل وخفّض من مستوى العلاقات بين مصر وإسرائيل وجعلها قاصرة على الغرف المغلقة بين مسؤولي الاستخبارات والجيش، على سبيل المثال، كما أنه يستخدم المصطلح إسرائيل فقط عندما ينطق عبارات مثل "العدوان الإسرائيلي". ورغم ذلك فإن الدرس المستفاد للإدارة الأمريكية يمثل أهمية حيوية - وهو أنه في حين قد يستحيل التلطيف من أيديولوجية جماعة «الإخوان المسلمين»، فإنه من الواضح للعيان إمكانية تخفيف سلوكها السياسي من خلال الاستغلال الذكي للنفوذ الأمريكي. وهناك حاجة الآن إلى تطبيق هذا المبدأ على جميع جوانب العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، مع التركيز بشكل خاص على "السلام الاقليمي" و "التعاون الاستراتيجي" التي هي قضايا مركزية جداً للمصالح الأمريكية. وفي سياق غزة، يجب أن يشمل ذلك ربط جزء من المساعدات العسكرية الخارجية لمصر بتدابير مكافحة الإرهاب في سيناء وجهود مكافحة التهريب لمنع إعادة إمداد «حماس» بالأسلحة. إن الفشل في القيام بذلك سيؤدي بدون شك إلى تقويض احتمالات استمرار وقف إطلاق النار.

ويلفت ساتلوف انتباه اللجنة إلى تقرير جديد كتبه فريق عمل مكون من عضوين أحدهما يمثل الحزب الجمهوري والآخر الديمقراطي، أصدره معهد واشنطن في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر. وقد كتب التقرير العضو الجمهوري السابق في مجلس النواب الأمريكي فين ويبر والمستشار السابق في البيت الأبيض خلال إدارة أوباما غريغوري ب. كريغ. وعنوان التقرير "تعاطي دون أوهام: بناء علاقة قائمة على المصالح مع مصر الجديدة". ويدعو ويبر وكريغ في تقريرهما إلى تعزيز سياسة طرح مجموعة من الخيارات على القادة المصريين من شأنها أن تمنحهم الفرصة للتصرف بشكل مسؤول كزعماء وطنيين مسؤولين بدلاً من قادة تحفزهم إلهامات دينية، وقد خلص تقريرهما إلى التوصيات التالية على وجه التحديد:

1 - بأن يوافق الرئيس الأمريكي على أن يقر الكونغرس بأن مصر تفي بمجموعتين محددتين جيداً من الالتزامات - فيما يتعلق "بالسلام الإقليمي" و "التعاون الاستراتيجى الثنائي" - كشرط لاستمرار تقديم المساعدات الأمريكية وتوفير الدعم السياسي للقروض الدولية.

2 - بأن يشرح الرئيس أوباما وزعماء الكونغرس للمصرين من خلال محادثات خاصة ورسائل عامة "شروطاً إضافية غير رسمية"، أي مدى الصعوبة التي ستواجهها الولايات المتحدة في الحفاظ على علاقة وثيقة ذات منفعة متبادلة مع حكومة تتراجع على مسار الديمقراطية الدستورية أو متورطة في انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان أو تتخذ إجراءات ضد المرأة والأقليات الدينية.

3 - بأن تستخدم الإدارة الأمريكية جزءاً من المساعدات العسكرية لمصر - ما لا يقل عن 100 مليون دولار كبداية، وتزداد مع مرور الوقت - بغية تحفيز جهود أكثر طموحاً في مجال مكافحة الإرهاب في سيناء، نظراً للأهمية الملحة لهذه المسألة وأهميتها العاجلة لمصالح الولايات المتحدة.

4 - بأن تتعاطى الإدارة مع أكبر طيف ممكن من الفاعلين السياسيين في مصر، وخاصة المعارضة غير الإسلامية. وهذا ليس سبيلاً فقط للوقاية من الانطباع السائد بأن واشنطن هي التي أتاحت صعود «الإخوان» إلى السلطة، بل إن تعزيز المعارضة غير الإسلامية يمثل أيضاً أفضل فرصة لدفع الإسلاميين الحاكمين في اتجاه أكثر اعتدالاً.

ويضيف ساتلوف: "وبالنظر إلى هذه الأمور مجتمعة، يشير تقرير وبير وكريغ إلى أن بناء علاقة عمل مع مصر استناداً إلى مساومة استراتيجية واضحة - مع عرض مزايا للتعاون وجزاءات لعدم الامتثال - يصب في مصلحة كلا البلدين."

✯ **<u>التعجيل بسقوط نظام بشار الأسد:</u>** رغم أن جماعة «الإخوان المسلمين» في سوريا كانت ستلعب دوماً دوراً هاماً في ترتيب سوريا ما بعد الأسد، إلا أن كل يوم يمر يثير احتمالية متزايدة بأنه سيكون للجهاديين السنة الأكثر تطرفاً دور مهيمن في النظام اللاحق. إن مصلحة أمريكا تتمثل في إسقاط نظام الأسد بأسرع وقت ممكن، وإتاحة إحداث تغيير يكون أكثر استساغة، بحيث يكون التغيير الجذري المزعزع للاستقرار أقل احتمالاً. إن تردد إدارة أوباما في دعم القوات المعارضة للأسد مع

الإمداد الحصيف للأسلحة والحماية هو - من وجهة نظري - خطأ في الحسابات بحجم استراتيجي. ووفقاً للتقارير الأخيرة القادمة من سوريا، هناك احتمال حقيقي ببدء تصدع جيش النظام. وقد تتكشف النتيجة النهائية ببطء أو، بدلاً من ذلك، ربما تتجلى بسرعة مذهلة. إن فرصة تشكيل بيئة ما بعد الأسد سوف تكون بأيدي الفاعلين الذين لعبوا أدواراً محورية في إسقاط الأسد. لقد تأخر الوقت بالنسبة للولايات المتحدة ولكن لم يفت الأوان بعد لعمل شئ ما.

✯ **<u>الحيلولة دون انهيار الأردن:</u>** من بين المصالح الأمريكية الرئيسية الأخرى التي طغت عليها حرب غزة هو مواجهة خطر تعمق حالة عدم الاستقرار في الأردن الذي يعد من ركائز السلام في المنطقة وشريكاً مع الولايات المتحدة في جبهات عديدة. وبالنسبة لإدارة أوباما، فإن ضعف التزام الأردن نحو التوجه الموالي للغرب والمؤيد للسلام، ناهيك عن ضعضعة الاستقرار في الأردن، قد يكون بمثابة ضربة كارثية لمصالح الولايات المتحدة قد تزيد من احتمالية عودة النزاع بين الدول على الساحة العربية الإسرائيلية. ومن المهم بالنسبة لواشنطن أن تضمن مساعدة أصدقاء الأردن الحاليين والسابقين، بما في ذلك الرياض من أجل اتخاذ تدابير الآن، قبل فوات الأوان، للحفاظ على الاستقرار في الأردن.

وينهي ساتلوف شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بملاحظة مستقبلية: "اليوم، على الرغم من كل هذا الحديث عن تعدد الأقطاب والاستقلال في مجال الطاقة وانخفاض التأثير الأمريكي والحاجة الملحة للتوجه الاستراتيجي نحو آسيا، إلا أن الشرق الأوسط يظل منطقة ذات أهمية حيوية للولايات المتحدة، وليست هناك قوة خارجية تستطيع أن تقترب من الولايات المتحدة في قدرتها على ممارسة التأثير عليها. ويقيناً، لا يمكننا صياغة الشرق الأوسط وفق تصوراتنا، كما لا يمكننا عكس التحولات الكبرى في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. ولكنني أعتقد أن القيادة الأمريكية التي تطبق سياستها بشكل فعال تظل العنصر الذي لا غنى عنه للحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائنا، مثل إسرائيل، في مواجهة مخاطر "الشرق الأوسط الجديد - الجديد".

الدراسة الثانية: مستقبل السلام مع الفلسطينيين / معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.

قالت دراسة صادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، التابع لجامعة تل أبيب، مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر، إن التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين في المستقبل المنظور هو من رابع المستحيلات، ذلك لأن المجتمع الفلسطيني ليس مستعدا بعد للتخلي عن الهدف المشترك لجميع الدول العربية وهو الذي كان قائمًا حتى قبل تأسيس "الدولة العبرية": منع دولة يهودية، والآن القضاء عليها، على حد تعبير الدراسة.

وأوضحت الدراسة أن البيئة السياسية الراهنة في العالم العربي، يُسيطر عليها الإسلام المتزمت والمعادي جدًا "لإسرائيل" وللغرب، وبالتالي فإنها تتوقع عدم حدوث أي تغيير حاسم في الرأي العام الفلسطيني.

وتقترح الدراسة على صناع القرار في تل أبيب من أجل ما أسمته "السلام" في المستقبل عدة اقتراحات، منها:

1 - رفض "إسرائيل"، رفضًا قاطعًا، الإدعاء الفلسطيني بأنه لا توجد صلة تاريخية قديمة بين الشعب اليهودي وبين أرض إسرائيل.

2 - التأكيد على أن الغرب، وتحديدًا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لا يرفض شرعية "إسرائيل" تحت أي ظرف من الظروف.

3 - التأكيد على شطب حق العودة من القاموس، وتأكيد قادة دولة الاحتلال على أن توطين "اللاجئين" (الهلالان في الأصل)، يجب أنْ يتم خارج حدود "الدولة العبرية".

4 - محاربة التنظيمات الإسلامية المتطرفة في العالم العربي ومنعها من تلقي المساعدات المادية والمعنوية من الجمهورية الإسلامية في إيران، وبالتوازي مع ذلك، إنهاء المشروع السعودي الذي يقوم بدعم التيار الوهابي المتزمت في العالم العربي، وبالمقابل تشجيع الجهات المعتدلة في العالم العربي، على حد قول الدراسة.

5 - مناقشة الفلسطينيين حول حجم الأراضي التي يريدونها لإقامة دولة قابلة للحياة.

6 - الاقتراح الأخير هو كي الوعي الفلسطيني بأن السلام ما زال بعيد المنال من جهة، ومن الجهة الثانية، التأكيد لهم على أنْ لا يفقدوا الثقة في إمكانية التوصل إلى سلامٍ مع الصهاينة.

وتقول الدراسة إنه على "إسرائيل" إقناع الفلسطينيين بأن ميزان القوى لا يعمل لصالحهم مع مرور الوقت، وأن وضعهم سيكون أسوأ مما عليه اليوم في حال مواصلتهم التمسك بخيار الكفاح المسلح.

وحذرت الدراسة من أن ممارسة الضغوطات على "إسرائيل" سيكون لها تداعيات سلبية للغاية، منها، على سبيل الذكر لا الحصر، تعزيز الشعور لدى الفلسطينيين بأنه من الممكن القضاء على "إسرائيل" من ناحية، وتقويض فرص "السلام" من ناحية أخرى.

وعزت الدراسة التراجع الحاد في فرص "السلام" إلى اتفاق أوسلو، الذي عوضًا عن تقريب وجهات النظر بين الطرفين، أدى إلى تعميق الهوة بينهما. وخلصت الدراسة إلى القول إنه على الرغم من أن التشخيص الإستراتيجي الذي تم عرضه في هذا السياق يؤكد على وجود واقع مرير، فإنه يجب على "إسرائيل" اختيار الوسائل للرد على الوضع القاتم في العالم العربي وفي الشارع الفلسطيني، عن طريق التأكيد على أن لها الحقوق التاريخية على أرض "إسرائيل"، وهي على استعداد وقدرة للدفاع عن هذه الحقوق بشتى الطرق والوسائل، وأنها لن تتزحزح عن هذا الموقف المبدئي. وبالمقابل، على "إسرائيل" والغرب توجيه رسالة حادة وصارمة إلى العالم العربي، الذي يرى في أرض "إسرائيل" أرضاً إسلامية، بأنه ليس قادرا على تدمير "الدولة العبرية"، وأنه يتحتم عليه البحث عن "السلام" بدل الحرب.

الدراسة الثالثة: تقرير خاص بعنوان: "تصاعد الأزمة في العلاقات بين إسرائيل والدول الأوروبية الكبرى" / المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار

يرى واضعو التقرير أن "إسرائيل" دخلت في مواجهة مع أوروبا والولايات المتحدة، لم تشهد له مثيلا منذ سنوات طويلة، بعد أن قررت سلسلة خطوات ضد الفلسطينيين في أعقاب حصولهم على مكانة دولة مراقبة غير كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ويقول التقرير، الذي صدر في الأسبوع الأول من هذا الشهر، إن وسائل إعلام "إسرائيلية" وصفت هذه المواجهة بأنها "تسونامي سياسي" و"أزمة علاقات". وعلى الرغم من ذلك، فإن "إسرائيل"، بقيادة رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو، لا تعتزم التراجع عن قراراتها، المتمثلة بتكثيف الاستيطان والعودة إلى سياسة هدم بيوت فلسطينية في القدس الشرقية، وتجميد أموال الضرائب الفلسطينية، بل إنها أعلنت أنها ترفض الاحتجاجات الدولية.

وينقل التقرير عن الصحف "الإسرائيلية" ذكرها أن السلطات "الإسرائيلية" قررت سحب بطاقات "شخصية مهمة جدا" من المسؤولين الفلسطينيين: جبريل الرجوب ونبيل شعث.

ويلاحظ التقرير أن الدول الأوروبية الكبرى استمرت، في غضون ذلك، بتقديم الاحتجاجات على المخططات الاستيطانية والقرار بتجميد تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. ونقل عن صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن وزارات خارجية 6 دول أوروبية استدعت سفراء "إسرائيل" في عواصمها إلى "محادثات توبيخ" بسبب الخطوات "الإسرائيلية" ضد الفلسطينيين. وهذه الدول هي: بريطانيا وفرنسا واسبانيا وهولندا والسويد والدانمارك. كما أصدرت روسيا وألمانيا تنديدًا شديدًا بهذه الخطوات "الإسرائيلية". وحذرت الدول الأوروبية سفراء "إسرائيل" من أنه في حال طبقت "إسرائيل" الخطوات التي أعلنت عنها، فإن أوروبا ستفرض عقوبات عليها. وكانت "هآرتس" قد كشفت عن أن فرنسا وبريطانيا تدرسان إعادة سفيريهما في تل أبيب للتشاور، وهذه خطوة غير مألوفة في العلاقات بين هاتين الدولتين و"إسرائيل".

وأضافت "يديعوت أحرونوت" أن مسؤولين "إسرائيليين" رفيعي المستوى مقتنعون بأن هذه الاحتجاجات الأوروبية المتزامنة جاءت بتشجيع من الإدارة الأميركية

وبتنسيق معها، وبشكل خاص من جانب الرئيس باراك أوباما. وشدد "الإسرائيليون" على أن "هذه جملة تهديدات بقيادة واشنطن."

ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي "إسرائيلي" رفيع المستوى قوله "لا أعرف ما إذا كانت هناك نية لتنفيذ جميع هذه التهديدات لأن هذا يعني كسر الأدوات، والأمر المؤكد هو أن الأوروبيين يزيلون القفازات ضدنا. ولم نر ردود فعل شديدة إلى هذا الحد على خطوات "إسرائيلية" في السنوات الأخيرة."

واعتبر مسؤولون في وزارة الخارجية "الإسرائيلية" أن الاحتجاجات الأوروبية والأميركية هي "تدخل فظ في معركة الانتخابات" "الإسرائيلية"، وأن هذه الدول "تمرر رسالة إلى الجمهور مفادها أن من يصوت لصالح نتنياهو إنما يصوت لصالح تحويل "إسرائيل" إلى دولة مجذومة". وقال سفير "إسرائيل" في باريس، يوسي غال، لـ "يديعوت أحرونوت": "أوضحت أن خطوات إسرائيل لا ينبغي أن تفاجئ أحدًا، وأنه لا يمكن التوقع من إسرائيل ألا ترد على الخطوة الأحادية الجانب"، في إشارة إلى الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة.

ولفت التقرير الى أن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، ما فتىء يكرر القول بإنه "لن تقوم دولة فلسطينية من دون الاعتراف بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، ومن دون التصريح (من جانب الفلسطينيين) بإنهاء الصراع ونهاية المطالب. لن أوافق على تحويل يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى قاعدة إرهابية يتم إطلاق صواريخ منها باتجاه إسرائيل".

كما يلحظ التقرير أن قرارات حكومة نتنياهو قوبلت بانتقادات "إسرائيلية" داخلية، لا سيما على مستوى في جهاز الأمن "الإسرائيلي"، الذي عبر مسؤولوه عن معارضتهم لقرار بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة، ومخطط البناء في "إي1 ."

وقالت صحيفة "معاريف" إن جهاز الأمن "الإسرائيلي" عارض قرار نتنياهو ورأى أنه ينبغي استخدام "عقوبات" كهذه، فقط في حال قرر الفلسطينيون التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ضد "إسرائيل". وأضافت الصحيفة أن نتنياهو ووزير الخارجية "الإسرائيلي"، أفيغدور ليبرمان، ضللا العالم عندما أعلنا أن "إسرائيل" لن ترد على الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة "من أجل منع ضغوط دولية على إسرائيل". كما أن "إسرائيل" أبلغت البيت الأبيض الأميركي بالقرار قبل ساعتين فقط من نشره في وسائل الإعلام.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن وزير الدفاع "الإسرائيلي"، ايهود باراك، الذي كان متواجداً وقتها في الولايات المتحدة، قوله لمسؤولين في الإدارة الأميركية مبررًا القرار "الإسرائيلي"، بإنه جاء بالأساس لاعتبارات انتخابية، وأن نتنياهو ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، أرادا إرضاء ناخبي اليمين قبل الانتخابات العامة "الإسرائيلية" القريبة.

وفي استغلال انتخابي واضح لمواقف نتنياهو، عقبت تسيبي ليفني على قرارات حكومة نتنياهو بالقول إن "الأداء الأمني والسياسي خلال شهر واحد خطير، فقد أقام نتنياهو دولة حماس في غزة ودولة فلسطينية في الأمم المتحدة. والآن، بردود فعله، حوّل إسرائيل إلى متهمة بنظر العالم".

من جهته، اعتبر رئيس حزب كديما، شاؤول موفاز، أن "حكومة نتنياهو ارتكبت خطأين استراتيجيين: الأول هو أنها لم تجر طوال سنوات ولايتها الأربع أية مفاوضات مع أبو مازن، والثاني أنها لم تحقق الردع أمام حماس. وأدى هذا إلى أنه من جهة، عمل أبو مازن كما شاهدنا، الأمر الذي من شأنه لأسفنا أن يقود إلى محاولات رفع دعاوى ضد جنود الجيش الإسرائيلي في (المحكمة الجنائية الدولية في) لاهاي، ومن الجهة الأخرى حصلت حماس على اعتراف كحركة إرهابية لديها إقليم."

وحذر موفاز من أن الخطوة قد تؤدي إلى انتفاضة فلسطينية ثالثة وأن "هذه الخطوة من شأنها أن توقظ المناطق الفلسطينية كاستمرار مباشر للشتاء الإسلامي الذي شهدناه في الدول التي من حولنا" في إشارة إلى "الربيع العربي".

على أن تقرير "مدار" لا يرصد الأسباب التي دفعت حكومة نتنياهو الى اتخاذ القرارات التي أسماها "عقابية"، ولا الى الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى الى الاعتراض عليها. ويمكن تبيان كلا الأمرين بالتالي:

أولاً، الأسباب التي دفعت حكومة نتنياهو الى اتخاذ قراراتها:

1 – ضراوة الحملة الانتخابية الشرسة السائدة في الكيان الصهيوني حالياً، ولا سيما في ظل انزياح المجتمع الصهيوني نحو اليمين. لا يمكن لرئيس حكومة أن يتحمل ضربتين في ذات الوقت: واحدة عسكرية تتمثل في فشل حملته ضد قطاع غزة، والثانية

سياسية، تتمثل في عجزه عن إيقاف السلطة من التوجه الى الأمم المتحدة، في الوقت الذي يقبض فيه على كل مفاصلها. والمعلوم أن فكرة الاستيطان تشكل أحد أركان الفكر اليميني المتطرف داخل الكيان، وأن المعركة الانتخابية الحالية تدور حول الحصول على أصوات اليمين.

2 – لم يكن بإمكان نتنياهو أن يختار ردوداً أكثر حدة، من مثل حصار السلطة الفلسطينية مثلا، لأن من شأن ذلك أن يهدد بإلغاء التنسيق الأمني بين السلطة والكيان من جهة، وهذا لا يمكن للكيان أن يتحمله في هذا الظرف بالذات، حيث تميل التقارير الى اقتراب حدوث انتفاضة فلسطينية جديدة في الضفة؛ ومن جهة ثانية، فإن اتخاذ خطوات أشد تأثيراً من شأنه إثارة ردود فعل غربية أكبر، ولا سيما من قبل إدارة باراك أوباما. ربما يملك نتنياهو إمكانية تعطيل وعرقلة مخطط التسوية والمفاوضات، لكنه لا يملك القدرة السياسية على نسف هذا المسار من أساسه.

3 – تقوم خطة نتنياهو السياسية على التحالف مع أفيغدور ليبرمان الذي يجاهر صراحة برفض فكرة الحل القائم على أساس الدولتين.. ومن شأن الخطوات التي اتخذتها حكومة نتنياهو تعزيز التحالف الانتخابي والسياسي بين حزبي الليكود و"إسرائيل بيتنا"، اللذين من المتوقع أن يعيدا تشكيل الحكومة القادمة بعد الانتخابات.

أما بالنسبة الى ردود الأفعال الغربية، فإنه يمكن تحديد أسبابها بالتالي:

1 – رغم أن الإدارة الأمريكية وقفت بحزم ضد توجه السلطة الى الأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو، إلا أن الإدارة ترى أن هذه الخطوة تخدم، في جانب منها، استراتيجية الحل القائم على أساس الدولتين. ما لا تريده الولايات المتحدة هو أن يتم نسف هذا الحل عبر اتخاذ اجراءات من شأنها تهديد وجود السلطة. وترى الإدارة الأمريكية أن تعهد أبو مازن بالعودة الى طاولة المفاوضات يخفف من حدة قرار مجلس الأمن، لأنه يبقي المجال مفتوحاً أمام دولة بالشروط الأمنية "الإسرائيلية"، وهذه هي النقطة الأهم من وجهة نظر الإدارة الأمريكية.

2 – بالنسبة للدول الأروبية عموماً، فإنها تجد في خطوة السلطة في مجلس الأمن تأييداً لوجهة نظرها بضرورة حصول الجانب الفلسطيني على دولته، في وجه الإصرار الأمريكي على عدم الدفع بهذا الاتجاه. لذلك تجد الدول الأروبية الرئيسة أنها يمكن أن تستعيد بعضاً من الدور – الى جانب الولايات المتحدة – بعد أن كانت السياسات السابقة تبقيها على الهامش.

3 – يخشى الغرب عموماً من أن الخطوات الصهيونية قد تأجج الأوضاع في الضفة الغربية، ولا سيما بعد شعور الفلسطينيين بالقوة بعد انتصار المقاومة في غزة، وأنه من شأن ذلك إشعال فتيل انتفاضة جديدة في الضفة، من شأنها أن تلهب المنطقة العربية بأكملها في ظل التغيرات الكبيرة التي تشهدها دول عربية عديدة. وقد يكون لها نتائج خطيرة على استقرار الوضع في الأردن، على سبيل المثال لا الحصر. وهذا من شأنه أن يعرقل خططاً ومساع غربية عديدة لاحتواء الثورات والمتغيرات في العالم العربي.

الدراسة الرابعة: ما بعد الحرب على غزة.. الضفة المحتلة بين مطرقة الاستيطان ومفاوضات عبثية مع اليمين / مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

تناقش هذه الدراسة القرارات التي اتخذتها حكومة نتنياهو بخصوص تصعيد وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، وعلاقة هذه القرارات بالحملة الانتخابية. ويخلص التقرير، الصادر في 10 كانون الأول / ديسمبر، الى أن معسكر اليمين - بزعامة نتنياهو- حتى وإن وافق على مصطلح حلّ الدولتين - انسجاماً مع الرغبة الدولية - إلا أنه في ذات الوقت لا يقصد ذلك فعلا - وقد عمل سياسياً على تفريغ هذا الحلّ من مضمونه عبر اشتراطاتٍ تجعله مستحيلاً (كشرط الاعتراف بيهودية الدولة، القدس الكبرى عاصمة أبدية، ضمّ أكثر من 70% من أراضي المستوطنات، بقاء الجيش الإسرائيلي غرب نهر الأردن، دولة منزوعة السلاح.. الخ).

أما ميدانياً وعلى الأرض؛ فقد سعى اليمين إلى تسريع وتيرة الاستيطان؛ عبر فرض واقع استيطاني يبتلع أكبر مساحةٍ ممكنة من الأرض المخصصة للدولة الفلسطينية، بل وخنقها، وتقطيع أوصالها، وجعلها بدون تواصل جغرافي, علاوةً على النشاط المتسارع لتهويد القدس وطمس معالمها.

وعملياً؛ فإنّ اليمين الذي حاول تصنّع البراغماتية عبر خطاب بار إيلان لا زال أسير أيديولوجيته التي تتناقض مع حلّ الدولتين، وتتبنّى مشروع جماعة "غوش إيمونيم" الاستيطاني, لكنه يحاول جاهداً تسويق مشروعه للعالم عبر خدعة حلّ الدولتين, في ظل المحافظة على ثوابت أيديولوجية أهمها :

* دولة يهودية على أكبر مساحة ممكنة من الأرض وبأقلّ عدد من السكان الفلسطينيين, عبر ضمّ 70% من المستوطنات, وتقطيع أوصال الضفة من خلال ألسنة استيطانيه طويلة، مثل ربط "معاليه أدوميم" بالقدس .

* القدس الكبرى بكلّ أحيائها عاصمة موحدة، وتعظيم الطابع الديني والثقافي اليهودي، وطمس وإخفاء المعالم العربية والإسلامية.

* توسيع خاصرة إسرائيل، كترجمة لمفهوم "حدود قابله للدفاع عنها".

* استمرار بقاء الجيش الإسرائيلي في حزام أمني على طول غرب نهر الأردن.

* كيان فلسطيني منزوع السلاح.

* ترتيبات أمنية بشرية وإلكترونية.

* كيان الدولة الفلسطينية سيقوم على أقل مساحة ممكنة من الأرض، ويحتوى على أكبر عدد ممكن من السكان الفلسطينيين.

* السيطرة على خزانات المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية.

* لا عوده للاجئين الفلسطينيين إلا إلى أراضي الدولة الفلسطينية.

* الاعتراف الفلسطيني بيهودية دولة إسرائيل.

ويلحظ التقرير بذكاء أن الكرة الآن هي في الملعب الفلسطيني، وأن مستقبل الضفة الغربية متوقف على السلوك السياسي الفلسطيني، ويطرح إزاء ذلك سيناريوهين:

الأول: في حال استمرار الصراع الفلسطيني - الفلسطيني بين فتح وحماس، وغزة ورام الله، فإنّ إمكانية الصدام مع الجانب "الاسرائيلي" ستكون ضئيلة، وسيقتصر ردّ الفعل الفلسطيني في مواجهة الاستيطان واستفزازات المستوطنين على رفع شكاوى إلى الأمم المتحدة، وستعمل "السلطة الفلسطينية" على محاولة تهدئة غضب الجماهير والشارع الفلسطيني .

أما على صعيد قطاع غزة؛ فقد يدخل في تهدئة طويلة المدى ينشغل خلالها بمعالجة مشاكله الداخلية؛ بعيداً عن المشاركة في مواجهة الاستيطان في الضفة،

وسيقتصر دور الفصائل في غزة على التصريحات أو التظاهرات التضامنية الرمزية، مع تحميل رام الله المسؤولية، وتحريض الشعب في الضفة على أن يثور على الاحتلال، وربما على السلطة أيضاً.

الثاني: أما في حالة تحقيق المصالحة وتجاوز محنة الانقسام؛ فإن السلطة الفلسطينية ستكون ملزمة ساعتها بالتوقف عن التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، والتوقف كذلك عن مطاردة أنصار المقاومة في الضفة. في مقابل ذلك؛ ستكون هذه الفصائل ملزمة بالتوافق مع السلطة في الضفة على استخدام وسائل كفاحية سلمية، وهذا يعني أننا ذاهبون – في حال إتمام المصالحة - إلى مرحلة كفاحية تتشابه بشكل كبير مع انتفاضة 1987، وسيتم استبدال شعار "رفع الحصار عن غزة" بشعار "انهاء الاحتلال".

وينصح التقرير القوى الفلسطينية بالعمل المشترك من أجل خوض معركة الضفة الغربية، مبيّناً أن "مواجهة الاستيطان لا تعني الاعتراف بحدود الرابع من حزيران، لأنّ الاستيطان هو قضم لأراضي المواطنين، وسلب لمقدراتهم الزراعية والمائية... الخ، وواجب هذه الفصائل هو الدفاع عن حقوق المواطنين."

جامعة وكالة الغوث للأبناء - قسم الدراسات